Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 599-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.32

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

# The impact of risk disclosure in attracting foreign investment An applied study on a sample of Iraqi banks(*)

**Researchers: Masood Nariman(1), Asst.Prof. Dr. Laith Noaman Hassoon(2)**
Tikrit University, College of Administration and Economy
(1) masoudnarimann@gmail.com, (2) layth522@tu.edu.iq

**Key words:**
Accounting disclosure, risk disclosure, foreign investment.

**ARTICLE INFO**

***Article history*:**
Received 25 July. 2023
Accepted 04 Aug. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
**e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq**

*Corresponding authors:
Masood Nariman
Laith Noaman Hassoon
College of Administration and Economy,
Tikrit University

**Abstract:**
The research aims to demonstrate the impact of risk disclosure in attracting foreign investment, particularly in Iraqi banks. The research deals with the concept and importance of risk disclosure. As well as clarifying the concept and types of investment, and then the reality of foreign investment in Iraq. And discussing the relationship between the research variables, as the researchers relied on the informational content analysis method to measure the search variables in a sample of 15 Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange. For a period of ten years from 2012-2021. The research found that there is a significant negative relationship between risk disclosure and foreign investment, which in turn indicates that the higher the level of negative risk disclosure, the lower the level of foreign investment is accompanied by. The results of the research also concluded that there is a negative effect of risk disclosure in attracting foreign investment in the research sample banks, and this indicates that the high level of risk disclosure is caused directly or indirectly.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 599-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.32

# أثر الإفصاح عن المخاطر على الاستثمار الأجنبي
## دراسة تطبيقية على عينة في القوائم المالية(*)

**الباحث: مسعود نريمان حيدر**
**جامعة تكريت**
**كلية الادارة والاقتصاد**
masoudnarimann@gmail.com

**أ.م.د. ليث نعمان حسون**
**جامعة تكريت**
**كلية الادارة والاقتصاد**
layth522@tu.edu.iq

## المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر الافصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي بصورة خاصة في المصارف العراقية، وتناول البحث مفهوم وأهمية الإفصاح عن المخاطر، فضلاً عن بيان مفهوم وأنواع الاستثمار ومن ثم واقع الاستثمار الأجنبي في العراق، ومناقشة العلاقة بين متغيرات البحث إذ اعتمد الباحثان على أسلوب تحليل المحتوى المعلوماتي لقياس متغيرات البحث في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، يبلغ عددها 15 مصرف، ولفترة ممتدة لعشر سنوات من 2012-2021، وقد توصل البحث إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين الافصاح عن المخاطر والاستثمار الأجنبي الذي بدوره يدل على انه كلما ارتفع مستوى الافصاح عن المخاطر السلبية كلما رافقه انخفاض في مستوى الاستثمار الأجنبي. وكذلك توصلت نتائج البحث على وجود تأثير سلبي للإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي في المصارف عينة البحث، وهذا يدل على ان ارتفاع مستوى الافصاح عن المخاطر سببه بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي، الافصاح عن المخاطر، الاستثمار الأجنبي.

## المقدمة:

يعد الإفصاح في القوائم المالية من الممارسات المهمة والمؤثرة التي تستخدمها المصارف لغرض جذب المستثمرين المحليين والأجانب بهدف تمويل المشاريع الاستثمارية، وتعزيز مركزهم المالي وضمان الاستمرارية، وعلى وجه الخصوص التوجه نحو التوسع في الإفصاح عن المخاطر لتحقيق ذلك الغرض عبر الحد من عدم تماثل المعلومات، ونقل صورة أكثر واقعية عن القيمة السوقية للأسهم بمسار يشجع المستثمرين على قبول معدلات عائد أقل. ويوفر الإفصاح عن المخاطر معلومات للمستخدمين حول الفرص أو التوقعات أو أوجه القصور أو المخاطر أو الأضرار أو التهديدات التي تؤثر بالفعل أو قد تؤثر على الوحدة الاقتصادية. وقد ينقسم الإفصاح عن المخاطر إلى الإفصاح الإلزامي عن المخاطر والذي يشير إلى المعلومات المطلوبة بموجب لوائح المحاسبة والأعمال، والإفصاح الطوعي عن المخاطر، والذي يشير إلى المعلومات التي توفر مزيداً من التوضيح بما يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات المحددة في القواعد والمعايير المحاسبية.

ويلقى موضوع الاستثمارات الأجنبية اليوم اهتماماً كبيراً من قبل حكومات جميع الدول متقدمة أو نامية أو أقل نمواً حتى اصبح التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية للدول لما لها من فوائد مهمة على اقتصاديات الدولة المضيفة، بما

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

فيها الاسراع في عمليات التنمية ونقل التكنلوجيا المتقدمة وخلق فرص عمل وزيادة الصادرات، ولقد اهتمت العلوم المحاسبية بطرق معالجة هذا النوع من الاستثمارات وكان لها دور في تعزيزه وتحفيزه من خلال عدة ممارسات أهمها تحديد طرق المعالجة والافصاح المحاسبي إلى جانب الماضي قدماً في توسيع نطاق الكشف عن المعلومات المحاسبية المهمة لجذب المستثمرين الأجانب.

عليه هدف البحث إلى تسليط الضوء على مستوى الجذب الحاصل في الاستثمارات الأجنبية من واقع التوسع في الإفصاح عن المخاطر، لغرض معرف هل ان الإفصاح عن المخاطر في المصارف العراقية يعمل بصورة إيجابي أو سلبية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد كان الدافع من هذا البحث هو قصور الدراسات المحلية عن مناقشة التأثير المتوقع للإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمارات الأجنبية في بيئة المصارف المحلية، مما شجع الباحثان في خوض مضمار هذه المناقشة والبحث عن الأدلة التجريبية من واقع البيانات الفعلية في المصارف المحلية العراقية عينة البحث، فيعد البحث الأول من نوعه (حسب علم الباحثان) الذي تناول اختبار ذلك التأثير عبر ادلة تجريبية وبيانات فعلية في بيئة المصارف العراقية.

ولتغطية الجوانب التي سيتناولها البحث فقد تم تقسيمه على أربعة محاور، تضمن المحور الأول منهجية البحث، بينما تضمن المحور الثاني الإطار النظري لمتغيرات البحث، في حين تضمن المحور الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وأخيراً تضمن المحور الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالبحث.

## المحور الأول: منهجية البحث ودراسات سابة:

### 1/1. منهجية البحث:

**أولاً: مشكلة البحث:**

يعد الافصاح عن المخاطر في القطاع المصرفي من المواضيع المهمة لما لها من دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي في مختلف البلدان بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة، وقد ناقشت بعض الدراسات موضوع التوسع بالإفصاح بصورة عامة والإفصاح عن المخاطر بصورة خاصة وانعكاسات هذا النوع من الإفصاح الاختياري على العديد من الممارسات الإجراءات المحاسبية وغير المحاسبية وقد دعت الدراسات إلى التوسع في إجراء الاختبارات التجريبية في بيئات مختلفة وعلى ممارسات مختلفة، ومن هذا المنطلق فقد ركز البحث الحالي على معالجة الفجوة البحثية المتعلقة بتأثير الإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي في البيئة العراقية ولو وجه الخصوص في بيئة المصارف العراقية، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر للإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي في المصارف العراقية.
2. هل يتباين تأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.

**ثانياً: أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوع الافصاح عن المخاطر في المصارف العراقية سواء كان الافصاح اختياري أم ملزم، وما لهذا الافصاح من دور في جذب الاستثمار الأجنبي إذا كان مباشر أو غير مباشر وانعكاسه في بيئة المصارف العراقية، عليه فإن الفائدة المتوخاة من البحث الحالي في تعزيز جانب الادبيات المحاسبية في مناقشة العلاقات المنطقية بين التوسع بالإفصاح

الاختياري من جانب الإفصاح عن المخاطر وقرارات الاستثمار وعلى وجه الخصوص جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن إعطاء فائدة واقعية للحكم على بيئة المصارف العراقية من البيانات الفعلية لها لمدى حقيقة تلك العلاقات المنطقية وتوافقها مع السياقات الواقعية للبيئة المحلية، ولعل هذه الفوائد للبحث الحالي تمثل الدافع الرئيس في المضي قدما في مثل هذ النوع من الأبحاث التجريبية.

**ثالثاً: أهدف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في بيان أثر الافصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي بصورة خاصة في المصارف العراقية، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

أ. إعطاء تأطير نظري عبر التعريف بالإفصاح عن المخاطر وأهميته، فضلاً عن التعريف بالاستثمار الأجنبي وماهيته، كغرض اولي للبحث لتحقيق مفاصل الأهداف اللاحقة.

ب. بيان واقع كل من الإفصاح عن المخاطر ومدى الاستثمار الأجنبي في العراق.

ج. مناقشة العلاقة بين متغيرات البحث والمتمثلة بالإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي في المصارف العراقية.

**رابعاً: فرضية البحث:**

يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين الاولى مفادها: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي، والفرضية الثانية يتباين تأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.

**خامساً: حدود البحث:**

وتتمثل حدود البحث بالآتي:

أ. الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية بتناول اثر الافصاح عن المخاطر على الاستثمار الأجنبي.

ب. الحدود الزمانية : يعتمد الدراسة على بيانات المالية من سنة ( 2012) إلى سنة (2021).

ت. الحدود المكانية : عينة من المصارف العراقية.

**سادساً: أسلوب البحث:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليل كأسلوب لاستعراض الجانب النظري للبحث واختبار فرضياته، إذ تم جمع البيانات الثانوية للبحث من خلال الاطلاع على الرسائل والدوريات والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث، أما البيانات الرئيسة فقد تم اجراء تحليل المحتوى للقوائم المالية تعكس المخاطر المنشورة للمصارف عينة البحث للمدة من 2012 ولغاية 2021.

**2/1. دراسات سابقة:**

وتَعَدْ دراسات سابقة الجانب الرئيسي التي يمكن من خلالها معرفة ما توصل إليه الباحثون، وكشف الفجوات البحثية الموجودة في الدراسات السابقة وصولاً إلى النتائج والتوصيات التي تعمل على ردم تلك الفجوات وعلى هذا الأساس فقد تناولت العديد من الدراسات الإفصاح عن المخاطر والاستثمار الأجنبي, كمتغيرات مستقلة أو مجتمعة لكل منهم, وفيما يأتي بعض تلك الدراسات التي تناولت متغيرّ الدراسة الحالية.

**أولاً: دراسة Mazlum (2022):**

**تأثير المخاطر السوقية في الاستثمار الأجنبي غير المباشر**
**دراسة تحليلية في سوق العراق للأوراق المالية**

هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل طبيعة المخاطر السوقية المتمثلة بـ(مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التضخم)، فضلاً عن بيان المدى الذي تؤثر به هذه المخاطر في الاستثمارات المالية الأجنبية غير المباشرة في ظل بيئة معقدة ومتسمة بكثرة الأزمات المالية التي لا يقتصر تأثيراتها في سوق مالية محددة وإنما يتعداها إلى الأسواق المالية الأخرى ولأثبات فرضيات الدراسة جرى اختيار سوق العراق للأوراق المالية ليكون ميداناً لاختبار هذه الفرضيات، وتناولت الدراسة مدة زمنية أمدها (14) عاما امتدت بين الأعوام (2007-2020) وهي مدة زمنية قد زخرت بالأزمات المالية والاقتصادية الكبيرة كأزمة الرهن العقاري عام (٢٠٠٨)، وازمة النفط عام (2014)، وتوصلت دراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطر السوقية في الاستثمار الأجنبي.

**ثانياً: دراسة Awad,*et.al.* (2021):**

**تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على البطالة في العراق للمدة (2004-2017)**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق على التغيرات الحاصلة بالبطالة بعد ٢٠٠٤، وتناولت الدرسة في ظل بروز أفكار العولمة في مختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور المعرفي والعلمي في وسائل الاتصالات وبفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والبطالة، وإن التغيرات في معدلات البطالة تفسر التغير الذي يحصل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثالثاً: دراسة Al-Hayati,*et.al.* (2021):**

**أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018): دراسة قياسية**

هدفت الدراسة إلى قياس محددات الاستثمار وتحليله في الاقتصاد العراقي، ودراسة الأسس النظرية للاستثمار وتحليل وجهة نظر أهم مدارس الفكر الاقتصادي بشأن الاستثمار ومحددات الاستثمار وآثارها على النشاط الاقتصادي وباستعمال النماذج القياسية الممكنة كنتائج التحليل القياسي باستعمال اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، تناولت الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) وفقاً لمنهجية اختبار جوهانسن، وتوصلت الدراسة تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)، فإنها تتجه من جملة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع، فيما كانت قيمة معامل متجه تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، إذ بلغ (0.59%) الأمر الذي يعني تحقق الشرطين الأساسين في هذا المعامل وهما قيمته السالبة ومعنوية الإحصائية. مما يعني أنَّ (0.59) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً طريق وحدة الزمن (السنة) لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي إن الاستثمار يتطلب حوالي أقل من سنة (1 + 0.59 = 1.6) أي ما يقارب سنة و(6) أيام لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل، أي بمعنى أن المدة السابقة تنحرف عن توازن الأجل الطويل وتصحح في المدة الحالية بعدها سرعة تعديل بنسبة (59%) وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان غير سريعاً نسبياً.

**رابعاً: دراسة Al-Obeidi,*e.al.* (2022):**

**الإفصاح عن المخاطر المصرفية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7)**

هدفت الدراسة إلى اكتشاف مدى تطبيق المصارف العراقية التجارية الخاصة للإفصاحات الكمية والنوعية عن المخاطر وفق لمعيار الابلاغ المالي الدولي السابع، وانطلق من مشكلة مفادها أن هناك فروقات بالتزام القطاع المصرفي العراقي بالإفصاحات عن كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية (مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة)، وتناولت الدراسة عمليات اثبات فرضية البحث التي نصت على تلتزم المصارف بمتطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي السابع (IFRS7) المتطلبات التي تتعلق بالافصاحات عن المخاطر المصرفية فقد تم انتهاج المنهج الوصفي من خلال فحص التقارير المصرفية للمصارف عينة البحث والتي تم اختيارها عن طريق أسلوب العينة العنقودية وكانت 6 مصارف تجارية عراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج هما فقط من إفصاحات كمية ونوعية عن المخاطر المصرفية ولقد بدأ افصاحهما منذ العام 2016 وأوصت البحث بضرورة العمل على تطبيق الإفصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي السابع بشكل دقيق، إذ أن المعيار بين الإفصاح الكمي والنوعي ومتطلبات الإفصاح عنهم، وبين أن عدم التزام المصارف بهذا النوع من الإفصاحات يضيع دور الإدارة ويضعف قدرتها على التعامل مع أنواع المخاطر المصرفية المختلفة.

**خامساً: دراسة Ibrahim & Ibrahim (2021):**

**أثر الإفصاح عن المخاطر على كفاءة الاستثمار: دليل من مصر**

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح عن المخاطر على كفاءة الاستثمار, وتختبر الدراسة الفرضيات باستخدام عينة من 84 شركة مصرية مقيدة بالبورصة للفترة (2014-2018)، وتناولت الدراسة تحليل المحتوى لحساب مؤشر الإفصاح عن المخاطر (RDI) من التقارير السنوية ودراسة مدى تأثيره على كفاءة الاستثمار في الشركات, وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية بين الإفصاح عن المخاطر والاستثمار، مما يعني أنه في ضوء زيادة (نقص) الإفصاح عن المخاطر، فإن الشركات لديها كفاءة استثمارية أقل (أكثر). وتتوافق هذه النتيجة مع فرضية الاختلاف، والتي تشير إلى أنه عند الإفصاح عن تفاصيل حول معلومات المخاطر، يمكن للمستثمرين إدراك أن الشركة تواجه مخاطر، لذلك يطالبون بمزيد من التعويض لتجنب المخاطر غير المؤكدة، أو على الأقل سحب ملكية الأسهم الخاصة بهم. هذا يؤثر على عدم كفاءة الاستثمار. قسمت الدراسة العينة إلى مجموعتين: فرط الاستثمار وقلة الاستثمار، لاختبار تأثير الإفصاح عن المخاطر السنوية على الاستثمار, تظهر النتائج علاقة كبيرة وسلبية بين مجموعة الاستثمار المفرط والإفصاح عن المخاطر، في حين أنها غير مهمة في مجموعة الاستثمار والإفصاح عن المخاطر بينما تشير إلى أن الإفصاح عن المخاطر يمكن أن يعزز كفاءة الاستثمار بشكل رئيسي من خلال الحد من سلوك الاستثمار غير الفعال, دعمت هذه النتائج الأدبيات المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر وكفاءة الاستثمار.

**المحور الثاني: الإطار النظري للبحث:**

**أولاً: الإفصاح عن المخاطر:**

يمثل الإفصاح المحاسبي عرض لكافة المعلومات والبيانات المالية اللازمة لكافة الفئات المستفيدة منه، ويتم الإعلان عنه من خلال القوائم المالية أو الملاحظات المصاحبة لها، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغييرات تطرأ عليها، لمساعدة مستخدمي التقارير المالية على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وتحقيق أهدافهم (Al-Malih,2016:40), الإفصاح عن المخاطر تعني الاهتمام بالإفصاح عن القوائم المالية وكذلك التقارير المالية من أجل نقل المعلومات إلى مستخدمي هذه القوائم وتقديم معلومات صادقة ودقيقة لتبسيط قرارات المستخدم (Yunus,2023:146).

ولقد تناولت دراسة (ICAEW,2011) بأنه على مدى العقود القليلة الماضية، أدى الطلب المتزايد على تنظيم الإفصاح عن المخاطر، أي وضعه ضمن سياق شبه الزامي وفق قواعد محددة، بما في ذلك المعلومات غير المالية والمعلومات الجيدة وغير الجيدة، إلى تركيز القوائم المالية التقليدية على المعلومات التاريخية، كما وجدت الدراسة أن الإفصاح عن المخاطر يتمثل في إفصاح الشركات عن المخاطر بأوسع معانيها، وكذلك أهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر، والطرق المستخدمة لقياس تلك المخاطر (ICAEW,2011:5).

وعرفت (Hassan,*et.al.*,2009:19) الإفصاح عن المخاطر، بأنه يتضمن الإفصاح عن المعلومات حول تقديرات الإدارة والأحكام المستندة إلى السياسات المحاسبية القائمة على السوق، مثل انخفاض قيمة الأصول المالية، والتحوط من الأدوات المالية المشتقة، والأدوات المالية، والتداول والقيمة العادلة والمخاطر المالية الأخرى، فضلاً عن الإفصاح عن المخاطر التشغيلية والاقتصادية والسياسية وغيرها من المخاطر غير المالية, وقد تم التأكيد على أن الإفصاح عن المخاطر أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي.

كذلك عرف (Linsley & Shrives,2005:206) الإفصاح عن المخاطر بأنه إعلام قراء القوائم المالية بالفرص والإمكانات والمخاطر والتهديدات التي قد تؤثر على وحدة الاقتصادية الآن أو في المستقبل، وإدارة هذه الفرص والتهديدات.

وقد أشار (Alkurdi,*et.al.*,2019:1) إلى أن الإفصاح عن المخاطر قد ينقسم إلى الإفصاح الإلزامي عن المخاطر، والتي تشير إلى المعلومات المطلوبة بموجب لوائح المحاسبة والأعمال ، والإفصاح الطوعي عن المخاطر، والتي تشير إلى المعلومات التي توفر مزيداً من التوضيح بما يتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات المحددة في القواعد والمعايير المحاسبية.

ويرى الباحثان أن الافصاح عن المخاطر يعكس ضرورة اشتمال القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتي قد تتسبب في حدوث خسائر حالية أو مستقبلية ومن ثم التأثير على الوضع التنافسي للوحدة الاقتصادية. لذلك يعد الإفصاح المحاسبي عن المخاطر مؤشراً مهما لمصداقية الوحدة الاقتصادية في التعامل مع المستثمرين في السوق المالي.

**1. أهمية الإفصاح عن المخاطر:**

يساعد الإفصاح عن المخاطر على تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة حول أوجه عدم اليقين والفرص، ويساعدهم على تقييم أداء الوحدة الاقتصادية المستقبلي بشكل أفضل، ويضمن أن المعلومات المتعلقة بالمخاطر يمكن أن تكون بمثابة تحذير مبكر وتوقع للأطراف

الخارجية (Abu Khazana,2018:6)، وبسبب ازدواجية وجهات النظر للمخاطر باعتبارها إيجابية وسلبية على حد سواء، يحتاج أصحاب المصلحة مزيد من المعلومات حول الإفصاح عن المخاطر لاتخاذ قرارات الأعمال والاستثمار وأفضل فهم مواقف المسؤولية الاجتماعية للشركات (Probohudono,*et.al.*,2013:125) وتكمن أهمية الإفصاح عن المخاطر في جعل القوائم المالية للوحدة الاقتصادية شفافة ومناسبة لاتخاذ القرار، من الناحية النظرية، يمكن بيان أهمية الإفصاح عن المخاطر على النحو الآتي: (Abdul-Hadi,2021:31)

أ. تخفيض تكلفة رأس المال والحصول على أموال خارجية.

ب. تقليل مشاكل الوكالة عن طريق الحد من عدم تناسق المعلومات بين معدي التقارير المالية ومستخدميهم.

ت. زيادة فرص الشركات في تسجيل وبيع الأوراق المالية في السوق العالمية. ويرجع ذلك إلى شفافية الإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة.

ث. تقليل درجة عدم تناسق المعلومات بين مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة.

ج. مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقدير المخاطر على الأداء الاقتصادي في المستقبل تبسيط القرارات الاستثمارية للشركة وبالتالي تكوين المحافظ الاستثمارية.

ح. مساعدة المستثمرين في تحميل الإدارة المسؤولية عن الترتيبات التي اتخذوها لتجنب المخاطر أو التخفيف من آثارها السلبية.

خ. مساعدة الحكومات والمنظمين على التدخل السريع واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

**2. أنواع المخاطر:**

1. **مخاطر الائتمان:** تعرف مخاطر الائتمان على انها تلك المخاطر التي تنشأ, من فشل العملاء المقترضين في سداد الالتزام المترتب عليهم وفقاً لشروط العقد بين العميل والمصرف ومن البديهي أن عملية منح القروض من الانشطة الاساسية للمصرف ولذلك من المتوقع أن تتعرض المصارف لمخاطر متعددة بسبب منح تلك القروض, وهي الخسارة التي تتكبدها الوحدة الاقتصادية في حالة عجز المقترض عن سداد التزامته أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض (Hasen & Elnour,2022:124), وتكون مخاطر الائتمان فشل أحد أطراف أداة مالية في تسوية التزام معين وتكبد الطرف الآخر خسارة اقتصادية (Hamid,2021:58-59).
2. **مخاطر السوق:** يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية مخاطر السوق بأنها المخاطر الناشئة عن التغيرات في القيمة الحالية أو التدفق النقدي للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، ويتم تعريف مخاطر السوق على أنها المخاطر الناشئة عن الخصائص المتعلقة بالسوق, وفقاً للجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، تشمل مخاطر السوق كلا من التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الخدمات والسلع والتغيرات في أسعار الأوراق المالية (Hasen & Elnour,2022:124).
3. **مخاطر السيولة:** هي المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا يكون لديها ما يكفي من الأموال للوفاء بالتزاماتها المالية في وقت محدد، وتشمل مخاطر السيولة كلا من المخاطر قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ولكن ارتفاع السيولة يعني التضحية بالعوائد، وانخفاض السيولة يعني أن الزيادة في السيولة تعني أن المصارف تضطر إلى اقتراض معظم الأموال، لذلك يتعين على البنوك

العودة, لا يمكن تعظيم السيولة في نفس الوقت (Al-Sharabi & Al-Dabbagh,2019:99-100).

4. **مخاطر التشغيل:** عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد أو ضعف أنظمة المعلومات أو بسبب أحداث خارجية (Hamid, 2021:58).

**ثانياً: ماهية الاستثمار الأجنبي:**

يقوم الاستثمار الأجنبي بدور مهم في عملية دفع عجلة التنمية الاقتصادية لمعظم الدول، وبما أن هناك أشكالاً مختلفة من الاستثمار اعتماداً على الاحتياجات المختلفة للبلد المستفيد، فإن تعريف الاستثمار الأجنبي اخذ مناحي واتجاهات مختلفة حسب الآراء المتعددة للباحثين والأكاديميين.

يعرف الاستثمار بأنه تخصيص رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية، أو للحصول على وسائل إنتاج جديدة أو لتطوير الوسائل الحالية، ويمكن الاستثمار في أصول حقيقية أو مالية لتحقيق أهداف محددة، وكذلك وجود الاستثمارات في صورة مختلفة مالية وتقنية وغيرها، مثل منح براءات الاختراع أو التراخيص (Al-Hayati,*et.al.*,2021:114), إذا يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه أي استثمار يتم إجراؤه خارج الوطن الأم بحثاً عن بلد مضيف من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء كانت مؤقتة أو محددة أو طويلة الأجل. ويُعرف أيضاً بكونه قيام جهات الأجنبية بامتلاك بعض الممتلكات مقابل الحصول على منفعة نقدية معينة مثل الفائدة أو الربح او أنه نقل رأس المال من بلد إلى آخر، والمعروف أيضاً باسم الملكية الشخصية أو الشركة الأولى في بلد ما (Esawi,*et.al.*,2017:3). ويمكن تصنيفه إلى شكلين:

أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مجموعة التدفقات التي تنشأ نتيجة انتقال جزء أو كل ما يتعلق بإدارة او قيادة إدارة شركة ما نتيجة الاستثمار فيها، وهذه التدفقات تتم عندما يقوم جهة استثمار اجنبية في المشاركة براس مال محلي. بمعنى قيام أحد المستثمرين بالاستثمار برأس مال في بلد آخر غير موطنه الأصلي (Ramdan,*et.al.*,2020:32), الاستثمار الأجنبي المباشر هو ما يتوقعه المستثمرون في وطنهم، وإنشاء شركات جديدة، والمساهمة في رأس مال الشركات القائمة، وتطويرها لإنتاج السلع والخدمات (Awad,*et.al.*,2021:334).

ب. **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** هو الاستثمار القائم على شراء الأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية من قبل الأجانب في البلد المضيف لأغراض المضاربة وللربح من فروق الأسعار في الأوراق المالية. أي ان المستثمر الأجنبي لا يملك أي أسهم تسمح له أو تعطيه الحق في إدارة المشروع أو الإشراف عليه (Amer & Abdul-Razzaq,2012:105).

**1. أنواع قرارات الاستثمار:**

عادة ما يتخذ المستثمرون قرارات الاستثمار وفقاً للعلاقة بين المنتج الاستثماري والقيمة التي تم الحصول عليها منه، ويمكن تقسيم قرارات الاستثمار إلى: (Sharif,2022:95)

1. **قرار الشراء:** يتم الاعتماد على قرار الشراء عندما يشعر المستثمر أن القيمة السوقية أعلى من قيمة منتج استثماري مستقبلي عند امتلاكه.
2. **قرار عدم التداول:** إذا كانت القيمة السوقية للسهم مساوية لقيمة المنتج الاستثماري، فسيكون ذلك السعر يساوي القيمة في هذه الحالة قرار الاستثمار في هذه الحالة هو عدم التداول.

**3. قرار البيع:** عندما يكون السوق في حالة توازن، يخلق المستثمر رغبة لمستثمر آخر في اتخاذ قرار الشراء والبيع.

**2. واقع الاستثمار الأجنبي في العراق:**

يعد الاستثمار من أهم أنواع النشاط الاقتصادي الذي يتم الاعتماد عليه في أي بلد وذلك بهدف في تنمية اقتصاده، ولعل من أهم أنواع الاستثمار المرتبط بالتنمية الاقتصادية هو الاستثمار الأجنبي، الذي يتمثل في تدفق رأس المال الأجنبي من وإلى بلد ما في الاقتصاد الحديث، والذي يهم في هذا السياق هو الواقع الفعلي لهذا النوع من الاستثمار في البيئة المحلية للعراق، إذ يعد العراق مصدرا مهماً لتمويل مشاريع التنمية، وخاصة في البلدان النامية، ولكن الواقع الحالي للعراق قد جرفه ليكون كواحد من تلك البلدان التي ابتليت لعقود من قبل السياسات الاقتصادية السيئة وسوء إدارة الاقتصاد الوطني، وقد كان من أهم أسبابها الحرب والحصار الاقتصادي المفروض على العراق (من 1990 إلى 2003) والمسؤولية عن إدارة البلاد بهدف التعامل مع هذه الظروف وإعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره لتسريع عملية التطوير, وتتمثل قدرة العراق على جذب الاستثمارات الخارجية لوجود افكار داعمة هي تقاطع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وتوسيع المعادلة الوطنية لتشجيع الاستثمار العربي والحديث عن بعض الامتيازات المنصوص عليها في تشريعات وقرارات قانون الاستثمار الصناعي رقم 115 لسنة 1982، قانون الشركات الزراعية رقم 116 لسنة 1980، وقانون الشركات رقم 36 لسنة 1980، وغيرها (Al-Rawi,2003:365).

وبعد احداث عام 2003 في العراق كان هناك توجهات ودعوات لتغير هيكلية الاقتصاد العراقي وتحويليه من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق وبدأت هذه التوجهات بصدور أمر السلطة الائتلافية المؤقتة رقم 39 لسنة 2003 الذي يعد سابقة نحو الانفتاح الواسع على الاستثمار الأجنبي ثم أعقبها القرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي يمثل نافذه للاستثمار الأجنبي المباشر وخطوة أولى في طريق التحول نحو التخطيط المبني على بيئة السوق، وهدف إلى تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي على الاستثمار في العراق من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية، وجلب الخبرات التقنية والعلمية، وتنمية الموارد البشرية، الخ، ويشرف على تطبيق هذا القانون الهيئة الوطنية للاستثمار وهياة الاقاليم والمحافظات ومن اهم المزايا والضمانات للمستثمر الأجنبي هي (Abdul-Khalek,2016:153).

1. الحق الذي يمنحه القانون الجديد للمستثمر الأجنبي والذي يتمثل في الحق في اخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده، حسب تعليمات البنك المركزي العراقي، بعد سداد الديون والالتزامات إلى الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.
2. يجيز القانون للمستثمر الأجنبي التداول في الاسهم والسندات في سوق العراق للأوراق المالية، إضافة إلى تكوين المحافظ الاستثمارية.
3. تأجير الأرض اللازمة للمشروع مع مراعاة طبيعة الجدوى الاقتصادية في تحديد مدة المشروع.
4. فتح حسابات للمشروع بالعملة المحلية والأجنبية أو كليهما لدى أحد المصارف في العراق او خارجه.
5. يعفى المشروع المجاز من الضرائب والرسوم لمدة عشر سنوات من تاريخ التشغيل التجاري.
6. منح الهياة الوطنية للاستثمار حق زيادة المستوى العمري للاعفاء من الضرائب بما يتناسب مع زيادة انسية مشاركة المستثمر العراقي وصولاً إلى 15سنة, اذا كانت نسبة مشاركة المستثمر

العراقي اكثرمن 50%. من خلال المزايا اعلاء يلاحظ ان قانون الاستثمار الجديد سوف يحدث نقلة نوعية كبيرة في الاقتصاد العراقي لما يتمتع به من حماية للمستثمرين وتقديمه للتسهيلات المختلفة من اجل قدوم التكنولوجيا والخبرات التقنية والإدارية لتطوير البنى التحتية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

**ثالثاً: العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر والاستثمار الأجنبي:**

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين كل من الافصاح عن المخاطر وبين الاستثمار الأجنبي، فمن منظور تكاليف التمويل الخارجي، يوضح (Panousi & Papanikolaou,2012: 1113-1147) كيف أن زيادة الإفصاح عن المخاطر يرتبط بزيادة عوائد الأسهم وتقلب التداول الحجم تقريبا وبعد الإيداع, ويرتبط زيادة الإفصاح عن المخاطر أيضا مع أكثر من ذلك توقعات أرباح التباين وتصحيح توقعات ما بعد الإيداع, على عكس الأدبيات السابقة لتوثيق حالات عدم التأكد التي تم حلها استجابة لأنواع مختلفة من إفصاحات الشركة، لدينا تشير النتائج إلى أن الإفصاح النصي عن المخاطر يزيد من وعي المستثمرين بالمخاطر (Kravet & Muslu,2011:1).

وأوضحت دراسة (Elshandidy,*et.al.*,2013:31), قد يبادر بعض المدراء التنفيذيون لتمييز انفسهم وذلك عبر الإفصاح عن معلومات المخاطر مقارنة بالمديرين التنفيذيين الذين لا يفصحون عن هذه المعلومات ويرفعون توقعات أصحاب المصلحة, فعندما تواجه المصارف مواقف صعبة، فمن المهم الإفصاح عن معلومات المخاطر للسوق كتحذير وتقديم معلومات ملموسة لإدارة هذه المخاطر, وجاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع كل من (Yao & Zhao,2016:143), (Khalifa,2018:283) من حيث أن الإفصاح عن المخاطر يعزز إدراك المخاطر لدى المستثمرين، وخلصت أيضاً إلى أن الإفصاح يقلل من عدم تماثل المعلومات ويسمح للعديد من المساهمين بالوصول إلى القيمة الحقيقية المصارف, كما اكدت الدراسة على أن الإفصاح عن المخاطر يرتبط ايجاباً مع الاستثمار الأجنبي، وهذا التأكيد مع بعض الدراسات السابقة التي ناقشتها الدراسة التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية، لذلك، فإنه لا تزال مسألة العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الاستثمار الأجنبي قيد المناقشة.

**المحور الثالث: الجانب التطبيقي للبحث:**

في هذا المحور سيتم وصف متغيرات البحث عبر استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي ومن ثم مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.

**1/3. مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة بكافة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين لخصت العينة بـ(15) مصرف، كما هو موضح في الجدول (1)، وقد تمثلت الحدود الزمنية لهذه العينة بعشر سنوات امتدت من (2012) ولغاية (2021)، لتكون عدد المشاهدات التي شملتها الدراسة (150) مشاهدة (مصرف/سنة)، وقد تم تحديد هذه العينة وفق ثلاث شروط هي؛ الأول، توافر البيانات المالية لعام 2021، أما الشرط الثاني، فهو استمرار المصارف بالإفصاح عن بياناتها للسنوات المحددة دون انقطاع، والشرط الثالث توافر البيانات اللازمة لقياس المتغيرات.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 599-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.32

**الجدول (1) المصارف عينة الدراسة**

| ت | اسم المصرف | ت | اسم المصرف |
|---|---|---|---|
| 1 | مصرف الاستثمار العراقي | 9 | مصرف الموصل للتنمية |
| 2 | المصرف التجاري العراقي | 10 | مصرف ايلاف |
| 3 | مصرف المنصور | 11 | مصرف المتحد |
| 4 | مصرف بغداد | 12 | مصرف العراقي |
| 5 | المصرف الأهلي | 13 | مصرف اشور الدولي |
| 6 | مصرف الائتمان العراقي | 14 | مصرف كوردستان |
| 7 | مصرف الخليج التجاري | 15 | مصرف الشرق الاوسط |
| 8 | مصرف سومر التجاري | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثتان.

### 2/3. قياس متغيرات البحث:

تضمن البحث نوعين من المتغيرات هما كما يلي:

**المتغير الأول:** المتغير المستقل (الإفصاح عن المخاطر)، تم قياس مستوى الافصاح عن المخاطر في المصارف العراقية عينة الدراسة من خلال اجراء تحليل محتوى المعلومات وباستخدام قائمة فحص اعدت لهذا الغرض، إذ تم اعداد مؤشر للإفصاح عن المخاطر عبر هذه القائمة بالاعتماد على المقاييس المتوافرة في الأدبيات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وتضمنت القائمة (9) فقرات كل فقرة منها تتضمن عدة بنود، فبلغ اجمالي بنود قائمة الفحص (38) بندا، وقد تم اجراء تحليل المحتوى للقوائم والتقارير المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة، وكذلك البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للمصارف وفي سوق العراق للأوراق المالية، وقد تم تحديد مستوى الافصاح عن المخاطر لكل فقرة من فقرات المؤشر.

وبهدف تحديد مستوى الافصاح من كل بند تم إعطاء الرقم (1) للإفصاح في التقارير السنوية والرقم (0) لعدم الإفصاح، ومن ثم جمع الإفصاح الخاص بكل مصرف في السنة المحددة وقسمته على اجمالي عدد بنود الإفصاح، للوصول إلى نسبة الافصاح عن المخاطر للمصرف، وقد تمت صياغة مؤشر الافصاح على النحو الآتي:

نسبة الافصاح = (عدد العناصر المفصح عنها ÷ اجمالي عدد العناصر) × 100%

وكلما زادت النسبة دل ذلك على ازدياد مستوى الإفصاح عن المخاطر.

**المتغير الثاني:** المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي) سيتم قياس متغير الاستثمار الأجنبي من خلال قياس نسبة الحيازة الأجنبية لاسهم المصرف على اجمالي عدد الأسهم لذلك المصرف، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة مستوى الاستثمار الأجنبي.

نسبة الاستثمار الأجنبي= الحيازة الأجنبية لاسهم المصرف / اجمالي عدد الأسهم

### 3/3. التحليل الوصفي:

يظهر الجدول (2) الوسط الحسابي لمستويات متغيرات البحث ضمن المصارف عينة الدراسة والمتمثلة بالإفصاح عن المخاطر وكفاءة القرارات الاستثمارية للمصارف عينة الدراسة.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2): 599-616
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.32

**الجدول (2) الوسط الحسابي لمستويات متغيرات البحث ضمن المصارف عينة الدراسة**

| ت | المصرف | الإفصاح عن المخاطر | الاستثمار الأجنبي |
|---|---|---|---|
| | | X | Y |
| 1 | مصرف الاستثمار | 0.421 | 0.022 |
| 2 | المصرف التجاري | 0.390 | 0.716 |
| 3 | مصرف المنصور | 0.353 | 0.600 |
| 4 | مصرف بغداد | 0.395 | 0.012 |
| 5 | المصرف الأهلي | 0.479 | 0.661 |
| 6 | مصرف الائتمان | 0.426 | 0.621 |
| 7 | مصرف الخليج | 0.292 | 0.129 |
| 8 | مصرف سومر | 0.402 | 0.146 |
| 9 | مصرف الموصل | 0.398 | 0.203 |
| 10 | مصرف ايلاف | 0.545 | 0.129 |
| 11 | مصرف المتحد | 0.423 | 0.083 |
| 12 | مصرف العراقي | 0.826 | 0.101 |
| 13 | مصرف اشور الدولي | 0.432 | 0.484 |
| 14 | مصرف كوردستان | 0.782 | 0.193 |
| 15 | الشرق الاوسط | 0.447 | 0.129 |
| | الاجمالي | 0.467 | 0.282 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (2) أن الوسط الحسابي (للسنوات العشر لعينة الدراسة لكل مصرف) قد سجل مستويات متفاوتة بشكل بسيط من حيث الإفصاح عن المخاطر، إذ يلاحظ أن هناك من المصارف (المصرف العراقي) من حقق متوسط افصاح عن المخاطر يتجاوز 80%، وهي نسبة مرتفعة جدا في حين غالبية المصارف الأخرى قد تفاوتت ما بين 30%-50% تقريباً.

كما يظهر الجدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث ولإجمالي العينة.

**الجدول (3) وصف متغيرات البحث**

| نوع المتغيرات | المتغيرات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | أدنى قيمة | أعلى قيمة | معامل الاختلاف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المستقل: الإفصاح عن المخاطر | X | 0.467 | 0.196 | 0.105 | 0.842 | 42% |
| التابع: الاستثمار الأجنبي | Y | 0.282 | 0.268 | 0.001 | 0.916 | 95% |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (3) وجود مستوى متوسط لإجمالي الإفصاح عن المخاطر للعينة فيقارب الوسط الحسابي من 47% تقريباً من اجمالي بنود الإفصاح عن المخاطر، ومما يعزز موثوقية هذا المتوسط هو انخفاض مستوى الانحراف المعياري وكذلك الحال بالنسبة لمعامل الاختلاف الذ سجل قيمة اقل من القيمة المعيارية والمقدرة بـ50% مما يعكس وجود الاتساق وعدم التباين بين مشاهدات العينة ويؤكد أهمية الوسط الحسابي في التعبير عن العينة كافة، أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي، قيد الوسط الحسابي على وجود نسبة بسيطة من الاستثمارات الأجنبية على مستوى العينة، إلى أن موثوقية هذه النسبة الضئيلة يضعفها التشتت الكبير الذي يظهره الانحراف المعيار ومعامل

الاختلاف الذي سجل نسبة (95%) وهي اكبر بكثير من النسبة المعيارية البالغة (50%) مما يؤكد هذا التشتت وان هناك بعض المصارف فيها نسبة استثمار كبيرة وأخرى فيها نسبة استثمار ضئيلة.

**4/3. اختبار فرضية البحث:**

تضمن البحث اثنين من الفرضيات الرئيسة هما:

(H1). الفرضية الرئيسة الأولى: هناك تأثير ذو دلالة معنوية للإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.

تم صياغة معادلة انحدار خطي بسيط لتقدير الاستثمار الأجنبي بدلالة الإفصاح عن المخاطر، لغرض معرفة مستوى تأثير الأخير في الاستثمار الأجنبي، والجدول (4) يظهر نتائج اختبار التأثير.

**الجدول (4) تأثير الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي**

| المتغيرات | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | قيمة (T) (Sig.) | قيمة (F) (Sig.) | $(R^2)$ | $(R^2)$ المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإفصاح عن المخاطر | 0.572 | -0.413 | -3.114 (0.002) | 9.695 (0.002) | 0.061 | 0.055 |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول (4) ما يلي:

1. ثبات نموذج الانحدار بدلالة قيمة (F) البالغة (9.695) وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%، معنى ذلك يمكن تقدير الاستثمار الأجنبي بدلالة الإفصاح عن المخاطر، وهذا يشير إلى صحة النموذج.
2. ثبات معامل الحد الثابت لقيمة (T) البالغة (-3.114)، بدلالة معنوية أقل من 5% مما يدل على معنوية تأثير الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.
3. تدل قيمة بيتا (β) البالغة (-0.413) السالبة على أن التأثير سلبي، بمعنى كلما زاد التوجه نحو الإفصاح عن المخاطر فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي.
4. تشير قيمة معامل التحديد (R2) البالغة (0.061) على أن الإفصاح عن المخاطر يفسر ما نسبته (6.1%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي، وبناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسة الاولى.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Yao & Zhao,2016) وتختلف عن دراسة (Elshandidy,*et.al.*,2013), (Bravo,2017)، ويعود السبب في الاختلاف والتوافق إلى انه لا تزال مسألة العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر وكفاءة الاستثمار قيد المناقشة.

**(H2). الفرضية الرئيسة الثانية:** يتباين تأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.

ولاختبار هذه الفرضية تم وضع معادلة انحدار متعدد لتقدير الاستثمار الأجنبي بدلالة مؤشرات الإفصاح عن المخاطر (8) مؤشرات للوصول إلى مدى تباين تأثير الأخير في الاستثمار الأجنبي، وفي عملية تحليل البيانات هذه تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد الراجع (Multiple Regression Backward) القائم على استبعاد المؤشرات الاقل تأثيراً في المتغير التابع. والجدول (5) يظهر نتائج اختبار تأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي.

**الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الراجع لتأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر في الاستثمار الأجنبي**

| المؤشرات | المعامل الثابت (β0) | معامل الانحدار (β) | قيمة (T) (Sig.) | قيمة (F) (Sig.) | $(R^2)$ | $(R^2)$ المعدل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| X1 | 0.739 | -.352- | -2.076 (0.040) | 5.692 (0.000) | 0.193 | 0.159 |
| X4 | | -.706- | -3.911 (0.000) | | | |
| X5 | | .620 | 3.377 (0.001) | | | |
| X6 | | -.712- | -3.309 (0.001) | | | |
| X7 | | .474 | 3.138 (0.002) | | | |
| X8 | | -.352- | -2.015 (0.042) | | | |

**المصدر:** الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

ويمثل الجدول (5) خلاصة نتائج عدة اختبارات تمت خلال معادلة الانحدار الراجع (Backward)، إذ اظهر الاختبار ثلاث نماذج من معادلة الانحدار كان هذا اخرها، إذ تم استبعاد أثنين من مؤشرات فقط، والإبقاء على ست مؤشرات هي (أولاً. هيكل رأس المال، رابعاً. مخاطر الائتمان، خامساً. مخاطر السيولة، سادساً. مخاطر السوق، سابعاً. مخاطر التشغيل، ثامناً. مخاطر معدل العائد)، نظراً لكونها ذات تأثير معنوي، وخلاصة هذا الجدول هي ما يلي:

1. ثبات نموذج معادلة الانحدار حيث بلغت قيمة (F) (5.692) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5%، معنى ذلك يمكن تقدير الاستثمار الأجنبي بدلالة ست مؤشرات للإفصاح عن المخاطر وهذا يشير إلى صحة النموذج.
2. ثبات معنوية معاملات انحدار ست مؤشرات للإفصاح عن المخاطر والحد الثابت حيث سجلت قيمة (T) مستوى معنوية أقل من 5%، مما يؤكد ثبوت معنوي تأثير تلك المؤشرات، وقد لوحظ حسب معامل بيتا (β) أن هناك تباين في مستوى التأثير في الاستثمار الأجنبي، إذ سجلت المؤشرات (أولا. هيكل رأس المال، رابعاً. مخاطر الائتمان، سادساً. مخاطر السوق، ثامناً. مخاطر معدل العائد) تأثير معنوي سلبي، في حين سجل المؤشرات (خامساً. مخاطر السيولة، سابعاً. مخاطر التشغيل) تأثير معنوي إيجابي، وهذه النتائج تؤكد على تباين تأثير مؤشرات الإفصاح عن المخاطر من حيث درجة التأثير واتجاه التأثير (سلبي وايجابي).
3. بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted $R^2$)= (0.159)، مما يدل على أن مؤشرات الإفصاح عن المخاطر تفسر ما نسبته 15.9% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي. عليه يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسة الثانية.

## المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فيما يلي أهمها:

### 1/4. الاستنتاجات:

تمثلت أهم استنتاجات البحث بما يلي:

1. يعمل الافصاح على تقديم المعلومات في شكل ملاحظات أو تفسيرات مفيدة، كمية وغير كمية، وكذلك يعمل على الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في القوانين والمعايير المحاسبية.
2. يوضح تنوع مستويات الإفصاح المحاسبي بأن جميع مستويات الإفصاحات المحاسبية تعمل على ايصال القوائم والتقارير المالية، وكل من مستوى من هذه المستويات تسعى جاهدة للتقرير عن كل ما هو ضروري ومناسب من المعلومات بغض النظر عن الأهمية النسبية للمعلومات.
3. يساعد الإفصاح عن المخاطر المستخدمين على تحقيق مستوى أفضل من فهم المخاطر وطبيعتها، مما يساعد على توفير تحذيرات مبكرة لأصحاب المصالح عن أي مخاطر.
4. أكدت نتائج البحث على وجود علاقة معنوية سلبية بين الافصاح عن المخاطر والاستثمار الاجنبي وهذا يدل على ان ارتفاع مستوى الافصاح عن المخاطر سيرافقه انخفاض لمستوى الاستثمار الأجنبي وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم الاستقرار الذي عانت منه المصارف العراقية ضمن فترة البحث التي كان لهذا تأثير سلبي في جذب الاستثمارات الأجنبية لذا فمن المتوقع ان تكون العلاقة ايجابية في المستقبل القريب.
5. أكدت نتائج البحث على وجود تأثير سلبي للإفصاح عن المخاطر في جذب الاستثمار الأجنبي في المصارف عينة البحث، وهذا يدل على ان ارتفاع مستوى الافصاح عن المخاطر سببه بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

### 2/4. التوصيات:

بناءً على استنتاجات البحث تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي:

1. ضرورة الاهتمام المصارف بالإفصاح عن المعلومات التي توفرها لما لها من دور مهم في بيان الالتزامات عليها ضمن ما تفرض عليهم القوانين والمعايير المحاسبية.
2. اهتمام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عن الافصاح عن المخاطر كخطوة مهمة في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي.

## المصادر والمراجع:

1. Abdul-Hadi, E., E. (2021). A proposed framework for measuring the level of risk disclosure, in annual financial reports using content analysis, an unpublished PhD thesis, Faculty of Commerce, Tanta University
2. Abdul-Khalek, D., Al. (2016), The impact of the investment environment in attracting foreign direct investment in Iraq as a model for the period (2003-2013), Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, 18 (2), 144-163.
3. Abu Khazana, E., M. (2018), The extent to which disclosure of the risks of financial instruments in the light of (IFRS7) contributes to stimulating stock liquidity on the Egyptian Stock Exchange, Journal of Accounting Thought, Faculty of Commerce, Kafr El-Sheikh University, Volume (22), Issue (2), 1-41.

4. Al-Hayati, M., X. M. & Al-Mohammedi, M. X. A. (2021). The Impact of Determinants of Investment on the Iraqi Economy for the Period (2004-2018), A Standard Study, Business Economics Journal of Applied Research, (1), 111-132.
5. Alkurdi, A., Hussainey, K., Tahat Y. & Aladwan, M. (2019), the Impact of Corporate Governance on Risk Disclosure: Jordanian Evidence, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(1), 1-17.
6. Al-Malih, N., M. S. (2016). "The Impact of Misconduct of Accounting Disclosure on the Fair Value of the Establishment According to International Standards for Financial Reporting (Applied Study)", Unpublished PhD Thesis, Faculty of Commerce, Menoufia University.
7. Al-Obeidi, Ali, M. H. & Muhammad, A., M. N. (2022). Disclosure of Banking Risks According to the Requirements of the Seventh International Financial Reporting Standard, Journal of the City of Science College, Volume (14), Issue (1), 1-10.
8. Al-Rawi, A. (2003), Studies in the Iraqi economy, 1st edition, Baghdad, Dar Dr.
9. Al-Sharabi, M., M. A. & Al-Dabbag, L., M. A. (2019). An Analytical Study for Governance Mechanisms in the Islamic Banks and Their Impact on Exposure Level of Risks in The Financial Lists and Reports, Tanmiat AL-Rafidain, 38(123), 94-109.
10. Amer, O., K. Abdul-Razzaq, H. H. (2012), Measure the impact of indirect foreign investment on some macroeconomic variables in developing countries (India is a case study), Kirkuk Journal of Administrative and Economic Sciences, 2 (1), 102-119.
11. Awad, X., R. Abd, M. X. & Assad, B. M. (2021). FDI inflows and its impact on unemployment in Iraq for the period (2004-2017): Analytical study using simultaneous co-integration, Business Economics Journal of Applied Research, (1), 331-347.
12. Bravo, F. (2017). Are risk disclosures an effective tool to increase firm value? Managerial and Decision Economics, 38(8), 1116-1124.
13. El-Esawi, A. Mustafa, Abd. Badr, S. & Sammour, R. (2017). Isozyme analysis of genetic variability and population structure of Lactuca germplasm, Biochemical Systematics and Ecology, (70), 73–79.
14. Elshandidy, T., Fraser, I. & Hussainey, K. (2013). "Aggregated, Voluntary and Mandatory Risk Disclosure Incentives: Evidence from UK FTSE All-share Companies". International Review of Financial Analysis (30) 320–333.
15. Hamid, A., J. & Al-Dabbagh, L., M. A. (2021), The effect of accounting conservatism in disclosing banking risks in light of the life cycle of the economic unit: a study on a sample of Iraqi and Gulf banks, unpublished PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.
16. Hasen, A., M. & Elnour, M., E. M. (2022). Disclosure of banking risks in accordance with the requirements of the seventh international financial reporting standard (IRFS7), Journal of Madenat Alelem College, 14(1), 122-131.
17. Hassan, O., A. G. Romilly, P., Giorgioni, G., & Power, D. (2009). The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt, The International Journal of Accounting, 44, (1), 1- 45.
18. Ibrahim, A. & Ibrahim, Abd-E. (2021). the Impact of Risk Disclosure on Investment Efficiency: Evidence from Egypt. Alexandria Journal of Accounting Research, First Issue, 5(1), 1-39.
19. Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW). (2011). Reporting Business Risks: Meeting Expectations. London: ICAEW.
20. Khalifa, A., K. H. (2018), The Impact of Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Banking Risk Disclosure and Limitation: A Field Study on Commercial Banks, Al-Shorouk Journal of Commercial Sciences, Higher Institute of Computers and Information Technology - Al-Shorouk Academy, Issue (10), 249-314.

21. Kravet, T. & Muslu, V. (2011). "Textual risk disclosures and investors risk perceptions", Review of Accounting Studies, 18(4), 1–48.
22. Linsley, P. M. & Shrives P. J. (2005). Transparency and the Disclosure of Risk Information in the Banking Sector, Journal of Financial Regulation and Compliance, 13(3), 205-214.
23. Mazlum, Hisham T., Abdul H. (2022), The Impact of Market Risks on Indirect Foreign Investment An Analytical Study of the Iraq Stock Exchange, Journal of Financial and Accounting Sciences, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2 (6),101- 130.
24. Panousi, V., & Papanikolaou, D. (2012). Investment idiosync ratic risk and ownership, The Journal of Finance, 67(3), 1113-1147.
25. Probohudono, A., Tower, G. & Rusmin, R. (2013), Risk disclosure during the global financial crisis, Social Responsibility Journal , Vol. 9, No. 1, pp. 124-136.
26. Ramdan, M., Purwanto, A., & Saifuddin, M. P. ( 2020), Factors Affecting Foreign Direct Investment in 10 Asean Countries 2015-2018 With Fixed Effect Model Approach on panel data regession, Shodhshauryam, International Scientific Refrreed Research Jounrnal, 3(1),31-41.
27. Sharif, N., T. (2022). Accounting analysis using financial ratios and its importance in supporting investment decisions: An analytical study of a sample of Iraqi industrial companies Business Economics, Journal of Applied Research, 3(3), 87-110.
28. Yao, Y., & Zhao, M. (2016). Chinese styled risk disclosure, disclosure level and the market reaction. Economic Research Journal, (7), 158-172.
29. Yunus, M., Z. (2023). The impact of accounting disclosure on rational investment Decisions, Business Economics Journal of Applied Research, 4(4), 141-155.